

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : حول الإنتفاع بأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 02 ديسمبر 2014

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل يمكن لشركتكم المحدثة سنة 2014 المتمثلة نشاطها في الشراء لغرض البيع والتي تمسك محاسبة طبقاً للتشريع المحاسبي للمؤسسات، الإنتفاع بأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013 المتعلقة بتشجيع إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة أم لا، يشرقني إعلامكم أن الإعفاء المنصوص عليه بالفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013 يطبق على :

- المؤسسات المحدثة خلال سنة 2013 والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 300 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الخدمات والمهن غير التجارية و600 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الشراء لغرض البيع وأنشطة التحويل والاستهلاك على عين المكان،
- المؤسسات المحدثة خلال سنة 2014 والمتعاطية لأنشطة التحويل والتي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي الخام 600 ألف دينار.

بالتالي، وباعتبار أن شركتكم محدثة سنة 2014 ولا يندرج نشاطها ضمن أنشطة التحويل فإنه لا يمكنها الإنتفاع بأحكام الفصل 17 المذكور. غير أنه يمكنها، طبقاً لأحكام الفصل 48 ثامناً من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وفي صورة عدم تجاوز رقم معاملاتها السنوي الخام 600 ألف دينار، الإنتفاع بطرح نسبة من أرباحها المتأتية من الاستغلال للثلاث سنوات الأولى للنشاط، تحدد كما يلي:

- 75% بالنسبة للسنة الأولى،
- 50% بالنسبة للسنة الثانية،
- 25% بالنسبة للسنة الثالثة.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي